

أسلوب الاستفهام بين النظرية والتطبيق، ديوان ابن مقبل نموذجًا.

خلدون مرعي حداد

طالب في برنامج الدكتوراه - جامعة المدينة العالمية/ ماليزيا

من أشهر الأساليب المستخدمة في اللسان العربي؛ لدورانه الكثير في اللغة؛ فالمستفهم يستخدمه ليستفهم عن اسم أو فعل على السواء، وما زاد في هذا الاستخدام، أنه من الأساليب التي قد تخرج عن معناها الأصلي إلى معاني أخرى كثيرة، تناولها علماء البلاغة العربية، وكلها لا تختلف في بنائها اللغوي والتركيب النحوي.

تناول علماء النحو دراسة الاستفهام، لكنهم لم يفرّدوا له مكانًا خاصًا، كما النداء والاستثناء والشرط، فجاء مفرقًا مفرّدًا بين الجملة الاسميّة والحال والمفعول به وفيه وغيرها؛ وذلك لتنوع المعاني التي تؤدّيها أدواته، فكان لا بد من الاعتماد على الكتب التي تناولت دراسة الأدوات النحوية؛ لتجميعها في أسلوب كامل متخصص في موضوع واحد.

مفهوم الاستفهام:

لغة:

جاء معنى الاستفهام بزيادة الهمزة والسين والتاء على الفهم: قال ابن منظور: "الفهم: معرفتك الشيء بالقلب. فهمه فهمًا وفهمًا وفهامة: علمه؛ الأخيرة عن سيويه. وفهمت الشيء: عقلته وعرفته. وفهمت فلانًا وأفهمته، وتفهم الكلام: فهمه شيئًا بعد شيء... واستفهمه: سأله أن يفهمه. وقد استفهمني الشيء فأفهمته وفهمته تفهيمًا"⁽¹⁾.

وذات المعنى في تاج العروس: "استفهمني الشيء: طلب مني فهمه فأفهمته إياه"⁽²⁾.

اصطلاحًا:

(1) ابن منظور، لسان العرب، ط3، (فهم)، 459/12.

(2) الزبيدي، تاج العروس، ط2، (فهم)، 224/33.

لم يفرد النحاة بابًا قائمًا للاستفهام في مصنفاتهم؛ لذلك لم نجد من عرفه التعريف الاصطلاحي كالنداء والاستثناء وغيرهما، وما جاء في الاستخبار قريبًا من ذلك في كتاب الصّاحبي: "الاستخبار طلب حُبر ما ليس عن المستخبر، وهو الاستفهام".⁽¹⁾ ثمّ ذكر أنّ العلماء قد فرّقوا بين الاستفهام والاستخبار، في أنّ الاستفهام لا بدّ من الفهم، فقد يستخبر ويخبر، ولكن لا يقع الفهم.⁽²⁾ وذكر ابن هشام التعريف بشكل مبسّر في أثناء حديثه على الهمزة؛ قال: "والثاني أن تكون للاستفهام، وحقيقته طلب الفهم؛ نحو: أزيد قائم؟".⁽³⁾ وجاء تعريف موسّع عند السبكي: "الاستفهام أحد أنواع الطلب استفعال، فهو طلب الفهم، وقد يخرج عن ذلك لتقرير أو غيره، وله ألفاظ ذكرها المصنّف، وهي الهمزة وهل وما ومن وأي وكم كيف وأين وأنى ومتى وأيان".⁽⁴⁾

أدوات الاستفهام:

جاءت أدوات الاستفهام متفرقة بين مباحث العلماء؛ لتنوّع معانيها، وكما جاءت في تعريف السبكي السابق، وقد قسمها العلماء حسب المعنى الذي تؤديه إلى: التصديق والتّصوّر، فالتّصديق يطلق على النسبة أو الحكم (إدراك النسبة بين المسند والمسند إليه)، وأما التّصوّر، فيطلق على إدراك أحد جزئي الإسناد أو أحد المتعلّقات. وحين عرض العلماء هذين المصطلحين على أدوات الاستفهام، جاءت الهمزة لتؤدّي التصديق والتّصوّر معًا، و(هل) للتّصديق فقط، وبقية الأدوات تفيد التّصوّر. كما قسم العلماء هذه الأدوات بحسب نوع الكلمة إلى: قسم الأحرف؛ وفيه الحرفان: الهمزة وهل، وقسم الأسماء: وهي بقية الأدوات: مَنْ وما وأي وكيف وكم وأين وأنى ومتى وأيان. وتتركب هذه الأدوات مع الاسم أو الفعل الذي تدخل عليه مكونة تركيبًا إسناديًا، ويأتي ترتيب هذا المكوّن الإسنادي على أنماط بحسب الأداة الاستفهامية؛ الحرفية أو الاسمية مع المكوّن الثاني؛ الاسم (العلم أو الحال أو الزّمن أو المكان) أو الفعل والحدث.

ولا خلاف بين العلماء في أحقية هذه الأدوات في صدارة الكلام؛ فلا يجوز القول: أنت من؟ أو بيتك أين؟ "هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة، فلا يجوز أن يقدّم ما بعدها على ما قبلها، وذلك نحو ألف

(1) ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة، ط1، 134.

(2) وانظر: العسكري، الفروق في اللّغة، د.ط، 37.

(3) ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعراب، ط6، 17.

(4) السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ط1، 423/1.

الاستفهام... لا يجوز أن تقول: "طعامك أزيد آكل"⁽¹⁾. كما أنّ إضافة الاسم أو الفعل إلى أداة الاستفهام تجعل له الصّدارة به، فما أضيف إلى أدوات الاستفهام وجب تقديمه. " وإذا تضمّن المبتدأ أو الخبر معنى استفهام، أو كان مضافاً إلى ما تضمن ذلك، وجب تقديمه... ولو كان الخبر متضمناً لاستفهام وهو مفرد وجب تقديمه نحو: متى السير؟ وأين خالد؟"،⁽²⁾

الأدوات الحرفيّة:

بحث العلماء في الأداتين الحرفيّتين (الهمزة، هل)، وقالوا بالهمزة أمّ الباب؛ لما تتمتع به من خصائص تنفرد بها على غيرها من الأدوات؛ فأولها أنّها مختصّة بهذا الباب، فلا تخرج عن الاستفهام إلى أبواب أخرى، وكذلك يمكن أن تدخل على نوعي الجملة: الاسميّة والفعليّة، كما أنّها تؤدّي المعنيين: التصديق والتّصوّر، إضافة إلى أنّها أكثر أدوات الاستفهام استخداماً ودوراناً.

الأدوات الاسميّة:

يمكن القول إنّ بقيّة الأدوات: من وما وكيف وأين ومتى وأنى وأي وأيّان وكم، هي الأدوات الاسميّة، وإنّ هذه الأدوات - عدا (كم) يمكن أن تخرج وتؤدّي معنى غير الاستفهام، فهي تؤدّي معنى الشرط، فتحتاج إلى فعل الشرط وجوابه، وبعضها يؤدّي معنى الظرفية الزمانيّة، وبعضها للظرفيّة المكانيّة، و(من وما) تخرجان إلى الموصوليّة، وأمّا (كم) فتخرج إلى الخبريّة التّكثيريّة.

الاستفهام عند ابن مقبل:

استخدم ابن مقبل أدوات الاستفهام الحرفيّة والاسميّة، وقد أكثر من الأداتين الحرفيّتين (الهمزة وهل)؛ إذ جاءت الهمزة في ستة وعشرين موضعاً، في حين جاءت (هل) في ثمانية عشر موضعاً. وأمّا بقيّة الأدوات الاسميّة فكانت كما يلي:

(ما: تسعة مواضع) و (كيف: ثمانية مواضع) و (أيّ: ثلاثة مواضع) و (من، ماذا، أنى: في موضعين لكلّ أداة) و (متى: في موضع واحد). ولم يستخدم ابن مقبل الأدوات: (أين وأيّان وكم).

الهمزة وهل:

(1) ابن السّراج، الأصول في النّحو، ط3، 234/2.

(2) ابن مالك، شرح الكافية، ط1، 368/1.

أطلق العلماء على الهمزة تسمية: ألف الاستفهام، وتردد هذا المصطلح في مصنفاتهم، ووصفوا مخرجها وأحوالها، وقالوا إنها تختص في الاستفهام خاصة لا تخرج إلى غير هذا المعنى، ودرس العلماء أحوالها من حيث تركيبها مع الاسم والفعل، وخلص سيبويه أنّ الهمزة يجوز فيها تقديم الاسم على الفعل؛ لأنها أصل الاستفهام، ولا يكون ذلك مع غيرها من الأدوات: "وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هَلَا، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره". (1) وكذلك نحو المبرّد هذا النحو، فجعل ما يتلو الهمزة الاسم للسبب ذاته: "كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك: أزيدُ قام؟ لأنها أصل الاستفهام". (2)

هذه الأداة غير عاملة فيما بعدها من الاسم أو الفعل؛ وذلك لأنها لم تختص بالدخول على الاسم أو الفعل؛ ولما لم تختص بأحدهما فلا تعمل فيهما، "ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال، ولا الأفعال دون الأسماء، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام، تقول: أيقوم زيد؟ فيدخل حرف الاستفهام على الفعل، ثم تقول: أزيد أخوك؟ فيدخل الحرف على الاسم". (3)

وأما الحرف (هل)، فهو حرف لا يتصرف تصرف الهمزة؛ فالهمزة تأتي للتصوّر والتصديق، بينما تختص (هل) بالتصديق، كما انفردت الهمزة عنها بدخولها على المنفي؛ ألا وألم وأليس، ولا يكون ذلك لغير الهمزة. وتوسّع العلماء في الهمزة توسّعاً ليس لغيرها من الأدوات الأخرى؛ "ولو قلت: هل زيد قام؟ لا يصلح إلا في الشعر؛ لأنّ السؤال إنما هو عن الفعل، وكذلك: متى زيد خرج؟ وأين زيد قام؟ وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يصلح فيهنّ إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل إلا أن يضطر الشاعر". (4) فإن تركّب الاستفهام من اسم وفعل، فالواجب تقديم الاسم على الفعل إلا في ضرورة الشعر.

وجاء الاستفهام في شعر ابن مقبل على الأنماط الآتية:

النمط الأول: حرف الاستفهام + اسم.

النمط الثاني: حرف الاستفهام + فعل.

النمط الثالث: حرف الاستفهام + حرف.

(1) سيبويه، كتاب سيبويه، ط3، 99/1.

(2) المبرّد، المقتضب، ط2، 74/2.

(3) ابن السّراج، الأصول في النحو، ط3، 55/1. وانظر: المرادي، الجني الداني، ط1، 27.

(4) المبرّد، المقتضب، ط2، 74/2.

النَّمط الرَّابِع: اسم استفهام (مبتدأ) + خبر

النَّمط الخَامِس: اسم استفهام (خبر) + مبتدأ.

النَّمط السَّادِس: اسم استفهام (مفعول به) + جملة فعلية.

النَّمط السَّابِع: اسم استفهام (حال) + جملة فعلية.

النَّمط الثَّامِن: حرف جرّ + اسم استفهام (مجرور) + جملة.

النَّمط التَّاسِع: اسم الاستفهام + المستفهم عنه محذوف.

النَّمط الأوَّل: حرف الاستفهام + اسم (مبتدأ، مفعول به، مفعول مطلق).

جاء هذا النَّمط في الحرفين (الهمزة وهل)، وجاءت الهمزة في أحد عشر موضعاً، تنوّعت بين الهمزة مع المرفوع، والهمزة مع المنصوب. وأمّا (هل) فقد جاءت في ثمانية مواضع، موزّعة بين دخولها على المعرفة، ودخولها على النكرة.

وتحدّث العلماء عن الحرف (أم) وارتباطه بأدوات الاستفهام؛ فقد تأتي الهمزة للتعين، وبذلك تحتاج إلى (أم) التي أطلق عليها العلماء (أم) المعادلة أو التعيينية، وإذا جاءت بعد هل فيطلق عليها (أم المنقطعة) التي تفيد الإضراب.

فمما جاءت الهمزة الدّاخلية على الاسم المرفوع قول الشاعر ابن مقبل:

أَذَلِكْ أَمْ جَوْنٌ يَعُودُ شُحَا جُهُ	لَشِدَّةٍ شَأْنِيهِ إِذَا صَاحَ أَصْحَلَا
أَنْدَانُ أَمْ نَعْتَانُ أَمْ يَنْبَرِي لَنَا	أَعْرُ كَنْصَلِ السَّيْفِ أَبْرَزُهُ الْغَمْدُ؟
أَبَالِغَةٌ بَلِيَّتْهَا الْمَنَايَا	وَلَمَّا أَلَقَ حَيَّ بَنِي الْخَلِيعِ
أَنَاظِرُ الْوَصْلُ أَمْ غَادٍ فَمَصْرُومُ	أَمْ كُلُّ دَيْنِكَ مِنْ دَهْمَاءِ مَغْرُومُ

فجاءت الهمزة في الأبيات الأوَّل والثَّاني والرَّابِع للتصوّر؛ إذ الجواب بتحديد أي الخيارات المطروحة: أذلك أم جون؟ أناظر الوصل أم غاد؟ أندان أم نعتان؟ بينما جاءت في البيت الثالث للتصديق؛ إذ الجواب يكون بنعم أو بلا.

وجاء ما بعد الهمزة في كلّ منها مرفوع بالابتداء في (أذلك، أندان)، وأمّا (أبالغة، أناظر)؛ ففيها وجهان إعرابيان؛ فعندما يتطابق الوصف مع مرفوعه، يمكن أن يعدّ الوصف: مبتدأ استغنى بمرفوعه (المنايا، الوصل)

عن الخبر، والوجه الإعرابي الآخر، أن يعدّ الوصف (أبالغة، أناظر) خبراً مقدّماً مرفوعاً، و(المنايا، الوصل) مبتدأ مؤخراً مرفوعاً.

وجاء ما بعد الهمزة منصوب على المفعولية (به وفيه)، قال ابن مقبل:

أَأِخْدَى بَنِي عَبْسٍ ذَكَرْتَ وَدُوَّهَا سَنِحٌ، وَمَنْ رَمَلَ الْبَعُوضَةَ مَنِكِبُ
أَأَسْوَةَ بَاكِ حَاوَلْتَ أُمَّ عَاصِمٍ بِمَا حَدَّثْتَنِي أَمْ أَرَادْتَ لِأَكْمَدَا
أَأَلْيَوْمَ بَانَ الْحَيُّ أَمْ وَاعَدُوا غَدَا؟ وَقَدْ كَانَ حَادِي الْبَيْنِ بِالْبَيْنِ أَوْعَدَا

وجاءت الهمزة وتلاها مفعول به منصوب في البيتين الأولين؛ (أأخدى بني عبس ذكرت)، (أأسوة باك حاولت أم عاصم)، بينما جاءت منصوباً على الظرفية في البيت الأخير منها.

ولا خلاف بين العلماء في دخول الهمزة على المفعول المنصوب؛ لأن الهمزة أمّ الباب، وهي "أعم في الاستفهام من غيرها، فتوسعوا فيها بأكثر مما توسعوا في غيرها، فلم يستقبح أن يكون بعدها ابتداء وخبر، واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام؛ لقلّة تصرفها في موضع الألف".⁽¹⁾ فإذا كان الفعل مشغولاً بفعله المتقدّم، فيتسلط عليه وينصبه، وإذا شغل بضمير جاز النصب بفعل يفسّره الفعل الموجود، "إذا قلت: أعبد الله ضربته، كان تقديره: أضربت عبد الله ضربته، وكان هذا أولى في الألف؛ لأنّها جيء بها للاستفهام عن الفعل؛ لأنّ المستفهم لا يشكّ في الاسم، وإنما شكّه في الفعل، فأولوها المعنى الذي له دخلت، وكان ذلك الاختيار عندهم".⁽²⁾

على أنّ العلماء تحدّثوا عن دخول همزة الاستفهام على الاسم المبدوء بهمزة (القطع والوصل)؛ فتتوالى همزتان، كما البيت الثالث، (أاليوم) فتسقط همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، وتمدّ الهمزة إذا جاء بعدها (ال) تعريف "واعلم أنّ ألف الوصل إذا لحقتها ألف الاستفهام سقطت؛ لأنّه قد صار في الكلام ما يستغني به عنها... إذ لم يكن لها معنى إلا التوصل إلى الكلام بما بعدها، وذلك قولك أنطلقت يا رجل؟ بالفتح؛ لأنّها ألف الاستفهام، وكذلك أستخرجت شيئاً؟ فهي الألف التي في قولك أضربت زيداً".⁽³⁾

وجاءت الهمزة داخلية على المفعول المطلق في أربعة مواضع، قال ابن مقبل:

(1) السّيراني، شرح كتاب سيبويه، ط1، 407/1.

(2) السّيراني، شرح كتاب سيبويه، ط1، 411/1.

(3) المبرد، المقتضب، ط2، 90-91.

أَحَقًّا أَتَانِي أَنَّ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ بَبَطْنِ رَمَى يُهْدِي إِلَيَّ الْقَوَافِيَا
أَجْدِي أَرَى هَذَا الزَّمَانَ تَغْيِرَا وَبَطْنَ الرِّكَاءِ مِنْ مَوَالِيٍّ أَقْفِرَا
وَلَسْتُ بِنَاسٍ قَوْلَهَا إِذْ لَقِيْتُهَا: أَجْدِي نَبَتْ عَنْكَ الحُطُوبُ الجَوَارِحُ
فَقُلْ لِلذِّي يَبْغِي عَلَيَّ بِقَوْمِهِ: أَجْدًا تَقُولُ الحَقَّ أَمْ أَنْتَ تَمْنَحُ؟

ودخلت الهمزة على المفعول المطلق المؤكّد لفعله: (أحقًا، أجدًا، أجدّي)، فهذه المصادر تؤكّد أفعالها المحذوفة، فسرها سيبويه بقوله: "ومثل ذلك في الاستفهام: أَجْدُكَ لا تَفْعَلُ كذا وكذا؟ كأنّه قال: أَحَقًّا لا تَفْعَلُ كذا وكذا؟ وأصله من الجِدِّ كأنّه قال: أَجْدًا، ولكنّه لا يتصرّف ولا يفارقه الإضافة كما كان ذلك في لَبَيْكُ وَمَعَادَ اللهِ". (1)

وجاءت (هل) داخلة على المبتدأ المرفوع، وخبره وصف مشتق في موضع واحد، قال ابن مقبل:

هَلِ القَلْبُ عَن دَهْمَاءَ سَأَلَ فَمُسْمِحُ وَتَارِكُهُ مِنْهَا الحَيَالُ المُمْبِرِحُ

ودخلت على الجملة الاسمية المنسوخة بكان في موضع واحد؛ قال ابن مقبل:

لَكَ الخَيْرُ هَلْ كَانَتْ مَدِينَةُ فَارِسِ لِأَهْلِكَ حَمًّا أَمْ لِأَمِّكَ مَوْلِدَا

وعلى المبتدأ (الضمير المنفصل) وخبره مفرد في موضعين؛ قال ابن مقبل:

هَلْ أَنْتَ مُحَيِّي الرَّبْعِ أَمْ أَنْتَ سَائِلُهُ بِحَيْثُ أَحَالَتْ فِي الرِّكَاءِ سَوَائِلُهُ
فَلَمَّا احتَضَنْتُ جَوْرَهُ مَالٌ مَيْلَةٌ بِهِ الغَرْبُ حَتَّى قَلْتُ: هَلْ أَنَا عَادِلُهُ

وعلى المبتدأ (الضمير المنفصل) وخبره جملة فعلية في موضع واحد؛ قال ابن مقبل:

هَلْ أَنْتَ تُخْبِرُ عَنْهَا كَيْفَ سَيْرُهَا إِذَا التَّقَى حَقَّبَ مِنْهَا وَتَصْدِيرُ

ودخلت الهمزة على الاسم المنكّر في ثلاثة مواضع، قال ابن مقبل:

وَهُمْ مَلَكُوا مَا بَيْنَ هَضْبَةٍ يَذْبُلِ وَنَجْرَانَ. هَلْ فِي ذَاكَ مَرْعَى وَمَسْرَحِ
 وَهَلْ عَاشِقٌ رُدُّ عَنْ حَاجَةٍ كَذِي حَاجَةٍ أَمْكَنَتْهُ فَنَالَا
 هَلْ عَاشِقٌ نَالَ مِنْ دَهْمَاءَ حَاجَتَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ الدِّينِ مَرْحُومُ

على أنّ سيبويه منع أن يأتي اسمٌ مرفوعٌ بعد فعلٍ بعد أدوات الاستفهام - عدا الهمزة، وعدّ ذلك من القبح، وإن جاء في الشعر فهو اضطرار، وينصب الاسم لا رفعه، أمّا إن كان اسمًا مشتقًا فيجوز الرفع، ولا يجوز النصب، قال سيبويه: "واعلم أنّ حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيدٌ قام؟ وأين زيدٌ ضربته؟ لم يجوز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلاّ الألف فإنّه يجوز فيها الرفع والنصب، لأنّ الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم. فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسمٌ من فعلٍ نحو ضاربٍ، جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلاّ في الشعر، لو قلت: هل زيدٌ أنا ضاربه لكان جيّدًا في الكلام، لأنّ ضاربًا اسمٌ وإن كان في معنى الفعل. ويجوز النصب في الشعر". (1) فهذه الأداة مختصة إذا وليها فعلٌ أو اسم منصوب، وغير مختصة إن وليها اسم مرفوع (مبتدأ)؛ ولذلك استقبح سيبويه مجيء الاسم بعدها، فالأصل عنده أن يلي هذه الأداة فعلٌ؛ لأنّها مختصة بالدخول على الأفعال: "وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاّ الفعل، إلاّ أنّهم توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك". (2) وتبع سيبويه كلّ من المبرّد والسّيرافي فأجازا دخول (هل) على المبتدأ والخبر على الرغم من اختصاصها بالأفعال؛ وذلك لأنّ هذه الأداة تدخل على الاسم المرفوع (المبتدأ) والفعل. يقول المبرّد: "كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك: أزيدٌ قام؟ لأنّها أصل الاستفهام، ولو قلت: هل زيد قام؟ لا يصلح إلاّ في الشعر؛ لأنّ السّؤال إمّا هو عن الفعل، وكذلك: متى زيدٌ خرج؟ وأين زيدٌ قام؟ وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلاّ تقديم الفعل إلاّ أن يضطرّ الشّاعر". (3) وكذلك ذهب السّيرافي فقال: "فحرف الاستفهام مُشاكلٌ لهذه الحروف (أدوات لشرط) في باب أنّه أولى بالفعل، غير أنّه يجوز أن يليه الاسم ولا يضمّر الفعل بعده؛ لأنّه يجوز أن يدخل على مبتدأ وخبر، كقولك: أزيد قائم؟ وأزيد أخوك؟ وهل زيد منطلق؟"،

(1) سيبويه، كتاب سيبويه، ط3، 101/1.

(2) سيبويه، كتاب سيبويه، ط3، 98/1.

(3) المبرّد، المقتضب، ط2، 74-75.

(1) إلا أنّ الأزهرّي ذهب إلى أنّ الاسم المرفوع بعد (هل) ارتفع بفعل محذوف، وقدّر فعلاً فسّره الفعل المذكور، قياساً على (إن) الشرطيّة المتبوعة بالاسم المرفوع؛ لأنّ (هل) غير مختصّة " فإنّها تدخل على الاسم، تقول: هل زيد أخوك؟، بخلاف ما إذا كان في حيزها فعل فتختصّ به إمّا صريحاً، نحو: هل قام زيد؟، وهو يقوم، وإما تقديرًا نحو: هل زيد قام؟ فزيدٌ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسّره المذكور"، (2) وإنّ جاء بعدها منصوب، فلا خلاف، فهو الأصل لاختصاصها بالفعل، ويضمّر الفعل الناصب، " وأما في قوله: هل زيداً رأيته، فننصبه بإضمار فعل يكون هذا تفسيره، كأنّه قال: هل رأيت زيداً رأيته؟". (3)

على أن ما ورد في شعر ابن مقبلٍ تابعاً الأداة (هل) قد تنوع بين الاسم والاسم، والاسم والمشتقّ، وهذان مما أجازهما سيويوه، والاسم والفعل، وهو ما استقبّحه. وعلى ذلك فيكون ابن مقبلٍ قد جاء في ثلاثة مواضع استقبّحها سيويوه؛ وهي: هل أنت نُخْبِرُ عنها؟ وهل عاشقٌ رُدَّ عن حاجةٍ؟ هل عاشقٌ نال من دَهْمَاءَ حاجتُهُ؟

التمط الثاني: حرف الاستفهام + فعل.

استخدم ابن مقبلٍ حرفي الاستفهام (الهمزة وهل) داخلين على الأفعال: الهمزة على الماضي في موضعين، وعلى الفعل المضارع في أربعة مواضع. وأمّا الحرف (هل) ففي ثلاثة مواضع على الماضي، وثمانية مواضع على المضارع. على أنّ العلماء لم يختلفوا في دخول الهمزة على كلٍّ من الاسم والفعل، لكنّ الأمر مختلف مع الحرف (هل) كما سبق.

فالفعل جائز بعد أدوات الاستفهام، ولم يحدّد زمنٌ هذا الفعل.

ومن الأشعار التي جاءت عند ابن مقبلٍ باستخدام حرف الاستفهام (الهمزة) مع الفعل الماضي:

أَشَاكَ رُبْعٌ دُو بَنَاتٍ وَنِسْوَةٍ بِكِرْمَانَ يُسْقِيَنَّ السَّوْبِقَ الْمُفْنَدَا
فقلتُ: ما لِحُمُولِ الْحَيِّ قَدْ خَفَيْتُ أَكَلَّ طَرْفِي، أَمْ غَالَتْهُمُ الْعُؤْلُ؟

ومع الفعل المضارع يقول ابن مقبلٍ:

(1) السّيرافي، شرح كتاب سيويوه، ط1، 406/1.

(2) الأزهرّي، شرح التصريح على التّوضيح، ط1، 37/1.

(3) السّيرافي، شرح كتاب سيويوه، ط1، 407/1.

حوراء بيضاء ما ندري أتمكننا
لا يعلمون أيصبحون لغيرهم
أأهجر ليلي بعد طول صباية
أأغفوا كما يغفو الكريم، فأني
بعد الفكاهة أم تبي فتمتنع
أم يرجعون مجني الأنفال
أم اصرم حبل الوصل منها فأقطع
أرى الشغب فيما بيننا متماديا

وأما ما استخدمه الشاعر ابن مقبل من الحرف (هل) مع الفعل الماضي قوله:

يا بنت آل شهاب هل علمت إذا
يا أخت آل شهاب هل علمت إذا
وهل علمت إذا لاذ الظباء وقد
أمسى المراغث في أعناقها خضع
أنسى الحرائر حسن اللبسة الفرع
ظل السراب على حزانه يضع

ومع الفعل المضارع، يقول ابن مقبل:

يا هل ترى ظعناً تُحدي مُقَيَّةً
هل تعرف الدار قفراً لا أنيس بها
يا صاحبي انظراني، لا عدمتكما
تأمل خليلي هل ترى ضوء بارق
سل المنازل كيف صرتم الواصل
بل هل ترى ظعناً، كُبَيْشَةً وَسَطَهَا
تأمل خليلي هل ترى من ظعائن
فهل يُبلغي أهل دهماء حرّة

تَعشى مخارم بين الحبت والحمر
إلا المغاني والأ موقد النار
هل تؤنسان بذي رمان من نار
يمان، مرته ربح نجد فقراً
أم هل تبين رؤومها للسائل
متذبذبات الحل من أورال
تأملن بالعلياء فوق إطان
وأعيش نضاح القفا مرجان

وفي هذا الاستخدام للاسم بأنواعه، والفعل (الماضي والمضارع) مع الحرف الاستفهامي (الهمزة) يلاحظ صحة استدلال العلماء على دخول الهمزة على كل من الاسم والفعل بزمنيه الماضي والمضارع على السواء. وأما استخدام ابن مقبل للاسم والفعل مع الأداة (هل)، فيلاحظ: صحة استدلال العلماء استخدام (هل) مع الفعل، ومطابقة ذلك مع الاستخدام الشعري عند ابن مقبل. وأما استدلالهم على استخدام الحرف (هل) مع الاسم، فيلاحظ أنّ الاستدلال يخالف الاستعمال، فقد حُصر الاستخدام على الفعل مع

(هل)، وأنّ استخدامها مع الاسم ويليه الفعل، فهو من التّوسّع، أو أنّ ابن مقبل خالف العرف اللّغويّ السائد، وما تمّ استنباطه فيما بعد بالقاعدة التي قعدها العلماء لسببٍ ما، وما يحدّد ذلك كثرة الاستقراء من القرآن الكريم وأشعار الشعراء وأقوال العرب المعتدّ بعروبتهنّ.

التمط الثالث: حرف الاستفهام + حرف.

من القضايا التي تحدّث عنها العلماء، دخول الحروف على بعضها؛ فقد تدخل الحروف المختلفة على بعضها كحروف الجرّ والعطف والنّفي، فيدخل حرف العطف (الواو) على حروف النّفي (لا ولم ولن)، وعلى الحرف (قد)، وتدخل (اللام) الموطئة على (إنّ) الشرطيّة وهكذا.

وقد أجمعوا على عدم جواز دخول حرف على آخر متشابهين بالعمل،⁽¹⁾ أو دخول الحرف على ذاته إلاّ للتوكيد؛ فلا يدخل حرف عطف على حرف عطف آخر، ولا حرف جرّ على حرف جرّ آخر. واختلفوا في همزة الاستفهام التي تدخل على بقية أدوات الاستفهام، فقد عدّ سيبويه همزة الدّاخله على أدوات الاستفهام الأخرى من أصل الكلمة، وسقطت لكثرة الاستخدام، "وإنّما تركوا الألف في مَنْ، ومَنْ، وهَلْ، ونحوهن حيث أمنوا الالتباس، ألا ترى أنّك تدخلها على مَنْ إذا تَمَّتْ بصلتها كقول الله عزّ وجلّ: "فجعل من دخول همزة على (أهل) من غير الجائر، فقال في قول الشّاعر:

سائل فوارس يربوع بشدّتنا أهل رأونا بسفح القفّ ذي الأكم⁽⁴⁾

" فأدخل الاستفهام عليها، وغير جائز أن يدخل استفهام على استفهام".⁽⁵⁾ والذي يظهر للباحث أنّ سيبويه لم ينتبه إلى أنّ (أمّن) هي (أم) المدغمة في (من). وجعل ابن جني دخول همزة على (هل)

(1) الفارسي، المسائل العسكرية في التّحو العربي، د.ط، ت 2002، 120.

(2) سورة فصلت: جزء من الآية 40.

(3) سيبويه، كتاب سيبويه، ط3، 99/1.

(4) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص 155، وشرح شواهد المغني 2/ 772، وشرح المفصل 8/ 152، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 358، والمقتضب 1/ 44، 3/ 291، ومغني اللبيب 352، وخزانة الأدب، ط4، 11/ 261، 263، 266، والخصائص 2/ 463، ووصف المباني ص 407.

(5) السّيراني، شرح كتاب سيبويه، ط1، 407/1.

مخرجًا لها من الاستفهام إلى الخبر " ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على هل، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاق همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد، وهذا يدل على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر". (1) وأجاز ذلك ابن مالك: "وقد تدخل عليها (هل) الهمزة فتعني مرادفة قد". (2) وقد جاء في شعر ابن مقبلٍ من هذه الحالات دخول همزة الاستفهام على (من) الجارة، وحرفي النفي (لم ولا).

فقد جاءت الهمزة سابقة للحرف (من) في موضعين من ديوان ابن مقبل؛ فقال:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ بِالْجَنَاحِ عَرَفْتَهَا إِذَا رَامَهَا سَيْلُ الْحَوَالِبِ عَرَدَا
أَمِنْ ظَعْنٍ هَبَّتْ بِلَيْلٍ فَأَصْبَحَتْ بِصَوْعَةٍ تُحْدَى كَالْقَسِيلِ الْمُكَمَّمِ

وجاءت الهمزة سابقة للحرف (لم) الثاني في خمسة مواضع، ويكون الغرض من هذا هو التقرير، قال ابن مقبل:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْبَحْرَ يَضْحَلُ مَاؤُهُ فَتَأْتِي عَلَى حَيْتَانِهِ نَوْبَةُ الدَّهْرِ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْقَلْبَ ثَابٍ وَأَبْصُرَا وَجَلَّى عَمَايَاتِ الشَّبَابِ وَأَقْصُرَا
أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْمَالَ يَخْلُفُ نَسْلُهُ وَيَأْتِي عَلَيْهِ حَقُّ دَهْرٍ وَبَاطِلُهُ
أَلَمْ تَعْلَمِي أَنْ لَا يَذُمَّ فُجَاءَتِي دَخِيلِي إِذَا اغْبَرَّ الْعِضَاهُ الْمُجَلِّحُ
يَا جَارِيَّتِي عَلَى ثَاجٍ، طَرِئُكَمَا سَيْرًا حَثِيثًا، أَلَمَّا تَعْلَمَا خَبْرِي

وسبقت الهمزة الحرف (لا) النافية في موضعين؛ قال ابن مقبل:

أَلَا يُبِلُّ جَنِينَ بَيْنَ أَرْجُلِهَا ظَلَّتْ تُفْلِقُلُهُ صَهْبَاءُ مُشِيرُ
عَشِيَّةً قَالَتْ لِي، وَقَالَتْ لِسَاحِي بِبُرْقَةٍ مَلْحُوبٍ: أَلَا تَلْجَانِ؟

ويبقى عمل حرف الجرّ فيما بعده من أسماء، ويبقى عمل حرف النفي (لم) فيما بعده من فعل مضارع مجزوم، وكذلك الحال في (لا) التافية العاملة، أما المهملة فلا يتغير تأثيرها وعملها. قال سيبويه: "واعلم أنّ

(1) ابن جني، الخصائص، ط4، 465/2.

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد، د.ط، ت 1967، 243. وابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ط1، 109/4.

(لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر".⁽¹⁾ وكذلك الحال عند ابن مالك: "وإذا اقترنت همزة الاستفهام بلا في غير تمن وعرض، فللا مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الاقتران".⁽²⁾

النمط الرابع: اسم استفهام (مبتدأ) + خبر.

يأتي اسم الاستفهام في عدّة أماكن يكون له محلّ من الإعراب، ويعتمد ذلك على اسم الاستفهام، والعناصر المكوّنة للجملة، فيقع مبتدأ في عدّة حالات؛ فقد يكون اسم الاستفهام (ما) مبنياً في محل رفع عندما يكون ما بعده شبه جملة من الجار والمجرور، إذ لا يمكن أن يكون الجار والمجرور مبتدأ، ويقتصر الباحث على ما جاء من هذه الحالات في أشعار ابن مقبل، فجاءت أسماء الاستفهام (مَنْ وما وماذا وكيف) مبنية في رفع مبتدأ؛ كما هو الحال في الأبيات الأربعة التالية:

وما لي لا أبكي الديار وأهلها	وقد حلّها زوّاد عاكٍ وجميرا
ما للكواعب لمّا جئت تحدّجني	بالطرف، تحسب شبي زادني ضعفا
فقلت: ما حمول الحيّ قد خفيت	أكلّ طرفي، أم غالتهم العول؟
ما لك تجري إلينا غير ذي رسن	وقد تكون إذا تجريك تُعنيننا

وجاء اسم الاستفهام (ما) مبتدأ في موضعين أيضاً؛ إذ جاء اسم الاستفهام متبوعاً بفعل متعدٍ استوفى

مفعوله، وجاءت الجملة الفعلية (يدريك) في محل رفع خبر له:

أكبّيش ما يدريك أن ربّ منهلٍ	يرمي بعزمضه على الأجوّال
أكبّيش، ما يدريك أن ربّ حلّةٍ	ليست بشواشاةٍ ولا شلالٍ

ومثل ذلك اسم الاستفهام (ماذا)، إذ هما شبيهان، حتى إنّ بعض العلماء جعلهما اسمًا واحدًا،⁽³⁾ قال

ابن مقبل:

(1) سيبويه، كتاب سيبويه، ط3، 306/2.

(2) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ط1، 70/2.

(3) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، 241.

ماذا تَذَكَّرُ مِنْ وَصَالٍ غَرِيبَةٍ طَالَتْ إِقَامَتُهَا بِمَحَلِّ الْحَائِلِ

فجاء اسم الاستفهام (ماذا) متبوعاً بالفعل (تتذكّر) واستوفى مفعوله (من وصالٍ)، و(من) زائدة للتوكيد: وأصل الجملة (تذكر وصالاً).

وجاء اسم الاستفهام (كيف) في موضع تبعته الجملة الاسميّة، فيكون بذلك في محل رفع بالابتداء، قال ابن مقبل:

فكيفَ لنا بالشربِ إن لم تكنْ لنا دراهمُ عندَ الحانويِّ ولا نُقْدُ؟

التمط الخامس: اسم استفهام (خبر) + مبتدأ.

كما جاء اسم الاستفهام في شعر ابن مقبل في محل رفع خبر، ويحدّد ذلك اسم الاستفهام، والعناصر في الجملة، وجاء اسم الاستفهام منوعاً من أسماء الاستفهام (من ومتى وأنى وكيف).

قال ابن مقبل:

إذا قيل: مَنْ دهماء؟ حَبَّرْتُ أهما
لِمَنِ الدِّيارُ بِجانِبِ الأَحْفارِ
مِنَ الجِنَّ لَمْ يَقْدَحْ لها الزُّنْدَ قَدِحُ
فبتيلِ دَمَخٍ أو بِسَلْعِ جُزارِ

جاء اسم الاستفهام (من) في محل رفع خبر؛ ولأنّه له الصّدارة في الكلام فتقدّم على المبتدأ، (دهماء، الدّيار)، وتبع اسم الاستفهام في البيتين اسم معرفة؛ فيكون في محلّ رفع مبتدأ، ويبقى اسم الاستفهام في محلّ رفع خبر مقدّم للصّدارة التي فيه.

كما جاء اسم الاستفهام (متى) في محلّ رفع خبر مقدّم لتصدّره في الجملة، والمعروف أنّ هذا الاسم يرتبط بالزّمن في معظم أحواله، إذا جاء بعده فعل تام، لكن إذا تلاه اسم مفرد أو جملة اسميّة، فيتغيّر الوضع إلى محلّ رفع خبر مقدّم.

قال ابن مقبل:

فما نيل حتى مدّ ضبّعي عنائه
وقلت: متى مُستكره الكفّ نائله

وجاء اسم الاستفهام (أني) في محل رفع خبر مقدم للصدارة، وذلك عندما تلاه فعل تام استوفى مفعوله، وهذا الاسم من أسماء الاستفهام غالبًا ما يكون بمعنى (كيف)، وبذلك يكون مشابهًا له في الإعراب، وكلاهما مبنيان. قال ابن مقبل:

وَيَا عَجَبًا لِلدَّهْرِ أَنِّي أَصَابَهُ وَمِنْ مِثْلِ مَا لَاقَى ابْنُ عَقَّانٍ يُعْجَبُ
مِنْ سَرْوِ جَمِيرِ أَبْوَالِ البِعَالِ بِهِ أَنِّي تَسَدَّيْتُ وَهَنًا ذَلِكَ الْبَيْنَا

والحالة الأخيرة من أحوال أسماء الاستفهام الواقعة في محل رفع أخبار، مجيء اسم الاستفهام (كيف) في محل رفع خبر مقدم، وهذا الاسم يقتزن -غالبًا- بالحال، عندما يتبعه فعل تام، أما في ديوان ابن مقبل، فقد جاء هذا الاسم في محل رفع خبر مقدم؛ وذلك لأنه جاء بعده أسماء معرفة؛ قال ابن مقبل:

إِذَا النَّاسُ قَالُوا: كَيْفَ أَنْتَ وَقَدْ بَدَا ضَمِيرُ الَّذِي بِي، قُلْتُ لِلنَّاسِ: صَالِح
تَلَاقَيْتُ إِذْ فَاتُوا لِحَاقِي بِدَعْوَةٍ وَكَيْفَ دَعَائِي عَامرًا قَدْ تَجَرَّدَا
قِفَا فِي دَارِ أَهْلِي فَاسْأَلَاهَا وَكَيْفَ سَوَالِ أَخْلَاقِ الدِّيَارِ
سَلِ الْمَنَازِلَ كَيْفَ صَرْمِ الْوَاصِلِ أَمْ هَلْ تُبَيِّنُ رُسُومَهَا لِلسَّائِلِ

النمط السادس: اسم استفهام (مفعول به) + جملة فعلية.

تحتل أسماء الاستفهام مكان المفعول به في حال جاء اسم الاستفهام متلوًا بفعل متعدٍ لمفعول به أو أكثر لم يستوف مفعوله، فيتسلط عمل الفعل على اسم الاستفهام؛ فيجعله في محل نصب. وجاء ذلك في شعر ابن مقبل في اسمين من أسماء الاستفهام، (ما وماذا)، ومن العلماء من جعل هذين الاسمين اسمًا واحدًا، وجعل (ذا) موصولة أو إشارة. (1)

جاء الاسم (ما) والاسم (ماذا) في موضع واحد لكليهما؛ قال ابن مقبل:

بني عامرٍ، مَا تَأْمُرُونَ بِشَاعِرٍ تَحَيَّرَ بَابَاتِ الْكِتَابِ هِجَائِيَا
وَاسْتَهْرَأَتْ تَرْبُهَا مِنِّي. فَقُلْتُ لَهَا: مَاذَا تَعْيَانِ مِنِّي يَا بِنْتِي عَصْرِي؟

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ط6، 333. والمرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ط1، 241.

جاء في البيت الأوّل: ما تأمرون بشاعر؟ فتلا اسم الاستفهام الفعل (تأمرون) ولم يستوفِ مفعوله؛ فتسلّط الفعل على اسم الاستفهام (ما) فكان في محل نصب مفعول به.

وكذا البيت الثّاني: ماذا تعيين مني؟ إذ جاء الفعل تعييناً متعدّياً ولم يستوفِ مفعوله؛ فتسلّط على اسم الاستفهام المتقدّم، فهو في محل نصب مفعول به.

النّمط السّابع: اسم استفهام (حال) + جملة فعلية.

تنوعت مدلولات اسم الاستفهام في شعر ابن مقبل؛ ومما جاء أيضاً من هذه الأسماء: (كيف)، وهذا الاسم يدلّ على الحال، ويبين الهيئة عندما يتلوه فعل تامّ لازم أو متعدّد؛ ليظهر الحال بالفعل، وتبين الهيئة: قال ابن مقبل:

أَمْ ارْضَىٰ بِمَا قَدْ كُنْتُ أَسْحَطُ مَرَّةً أَمْ اشْرَبْتُ رَنْقَ الْعَيْشِ أَمْ كَيْفَ أَصْنَعُ؟
وَكَيْفَ تُحْيِي الرَّبْعَ قَدْ بَانَ أَهْلُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أُسُّهُ وَجَنَادُلُهُ

فجاء الفعل (أصنع) التّام بعد الاستفهام (كيف)؛ ليوضّح الحالة والهيئة التي كان عليها الشّاعر، وكذا الفعل (تحْيِي) تلا الاستفهام (كيف) لبيّن حالة تحية الرّبّع.

النّمط الثّامن: حرف جرّ + اسم استفهام (مجرور) + جملة. جاء في أربعة مواضع.

تختلف (هل) وأسماء الاستفهام عن همزة الاستفهام في أنّ الهمزة لا يتقدّم عليها شيء من الحروف، سواء في ذلك حروف العطف أو النّفي أو غيرهما، ولكنّ الحال مختلف في أسماء الاستفهام، إذ يتقدّم حرف الجرّ أو العطف، "والحروف لا تنفرد، فلما كانت الحروف محتاجة إلى ما بعدها حاجة لازمة كان جعلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد أول وألزم، فلما كان كذلك صارت كلمة قائمة على أكثر من حرف"، (1) ويتقدّم حرف الجرّ أو ما شابهه تفقد هذه الأسماء الصّدارة اللفظية (2) في الجملة، "إنّما جاز تقدّم حرف الجرّ أو المضاف عليهما، مع أنّ لهما صدر الكلام، لأنّ تأخير الجارّ عن مجروره ممتنع؛ لضعف عمله، فجوز تقدّم الجارّ عليهما، على أن يجعل الجارّ -سواء كان اسماً أو حرفاً- مع المجرور ككلمة واحدة مستحقّة للتصدّر؛ حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته، ولهذا حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة"، (3)

(1) السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ط 1، 36/5.

(2) انظر: الأسترايادي، شرح الكافية، ط 2، 50/4.

(3) الأسترايادي، شرح الكافية، ط 2، 159/3.

ويذكر العلماء أنّ حرف الجرّ إذا دخل على اسم الاستفهام (ما)، حذفت الألف من اسم الاستفهام (ما)، فيصبح: فيم، بم، إلآم... قال ابن هشام: "ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرّت، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها؛ نحو: فيم وإلام وعلام وبم... وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر".⁽¹⁾ وهذا الحذف لألف (ما) الاستفهامية غالباً وليس واجباً، ولا يكون ذلك مع بقية أسماء الاستفهام، "وقد تحذف ألف (ما) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جر أو مضاف... فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجعل حذف الألف دليل التركيب، ولم يحذف آخر (من) وكم، الاستفهاميتين مجرورتين، لكونه حرفاً صحيحاً".⁽²⁾ ويكون اسم الاستفهام مبنياً في محل جرّ بحرف الجرّ.

وجاء هذا النمط في شعر ابن مقبل؛ إذ سبق حرف الجرّ الباء اسم الاستفهام (أي) في ثلاثة مواضع، وسبق حرف الجرّ (اللام) اسم الاستفهام (ما) في موضع واحد.

قال ابن مقبل:

بأيّ رشاءٍ يا بنّ ذا الرّجلِ ترتقي	إذا غرقت عيناك في حومةٍ غمر
بأيّ فناةٍ ترفعون لواءكم	إذا رفع الأقبام ألوية الفخر
أقولُ وقد سَنَدَنْ لَقَرْنَ ظَيّ:	بأيّ مرءٍ مُنَحَدَرٍ تُمَارِي
أأخطلُ لمْ ذكرتَ نساءَ قيسِ	فما زوّعنَ منك ولا سُيَينا

والذي ذكره العلماء في اسم الاستفهام (أي) أنّه معربٌ دون أسماء الاستفهام الأخرى، قال ابن هشام: "وبالإجماع على أنّها إذا لم تضاف كانت معربة".⁽³⁾

النمط التاسع: اسم الاستفهام + المستفهم عنه محذوف. جاء في موضع واحد.

يميل العربيّ إلى الإيجاز في كلامه، وخصوصاً إذا كان الكلام مفهوماً ولا لبس فيه عند السامع أو المتلقّي، على أنّ هذا الإيجاز والحذف يمتنع إذا خيف اللبس، إذ ما يمكن فهمه على أكثر من وجه. وجاء بيت من أشعار ابن مقبل مال فيه إلى الإيجاز بالحذف، ويمكن تقدير المحذوف من خلال السياق.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ط:6، 331.

(2) الأستراباذي، شرح الكافية، ط 2، 50/3.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ط:6، 82.

قال ابن مقبل:

وكيف، ولا نارٌ لدهماء أُوقدَتْ قَرِيباً، ولا كَلْبٌ لِدَهْمَاءِ نَابِحٍ

فيمكن أن يقال في البيت: وكيف يكون حال العاشق (الشاعر) ولا دليل على قرب اللقاء من نار موقدة، أو كلب نابح. ومثل ذلك في الآية من سورة التوبة؛ قال في المغني: "وأما أ □ □ □ ء (1) فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا، فكيف: حالٌ من عهدٍ، إمّا على أنّ (يكون) تامّة أو ناقصة، وقلنا بدلالاتها على الحدث، وجملة الشرط حال من ضمير الجمع". (2)

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة أسلوب الاستفهام نحوياً في ديوان ابن مقبل، يورد الباحث ما يمكن أن يكون قد تمخّض عنه البحث من نتائج:

- تفرّق وتشتت دراسة الموضوعات في بعض الأساليب النحويّة في كتب العلماء السابقين بين ثنايا كتبهم؛ إذ إنّ بعض هذه الموضوعات لا تجدها في بابٍ واحدٍ.
- يمكن القول إنّ القواعد النحويّة التي وضعها العلماء لضبط الأساليب النحويّة التي جاءت في لغة العرب، تتماشى بشكلٍ كبيرٍ مع شعر ابن مقبل. مما يعني أنّ العلماء القدماء استطاعوا استقراء اللّغة، واستنباط قواعد تنتظم لغة العرب بدقة عالية.
- إنّ بعض أنماط الأساليب التي لم يذكرها العلماء أو وصفوها بالقلّة أو النُدرة أو الشّدوذ، وجد له نظائر مماثلة في أشعار ابن مقبل، وهذا يعني أنّه يجب إعادة النظر في أصل القاعدة، والنظر في شواهدا عند أكثر من ديوان شعريّ للوصول إلى قاعدة منتظمة.
- تشتّت مذاهب العلماء، وكثر الخلاف النحويّ بينهم، سواء أكان بين البصريين أم الكوفيين في الأساليب النحويّة؛ فأدّى هذا إلى صعوبة ترجيح رأي على آخر؛ وذلك لقوّة الدليل عند كلّ مذهب أو مدرسة.

(1) سورة التوبة: جزء من الآية 8.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ط: 6، 71-72.

- كثرة الخلاف النَّحويّ عند نحاة المدرسة البصريّة؛ الأمر الَّذي جعل الباحث يختار - في كثير من الأحيان - ترجيح رأي على آخر؛ بناء على الأصول النَّحويّة كالسّماع والقياس وغيرهما.
- قلة الدّراسات العربيّة الحديثة القائمة على المناهج اللّغوية الحديثة، الّتي ارتضاها الباحث في الدّراسة، القائمة على استقرار النّصوص الأصيلة، واعتمادها في تأصيل القاعدة النَّحويّة.

يمكن أن يقال: إنّ العلماء استطاعوا أن يستنبطوا من خلال استقراءهم العرب قواعد تنتظم تحتها أساليب القول، وكانت استنباطاتهم تصل إلى حدّ التّطابق مع واقع الشّواهد والاستعمال اللّغويّ، وإن جاءت الاختلافات بينهم، فإنّها من باب انفتاح الفكر وسعة الفهم.

- ويرى الباحث أن يضع بعض المقترحات والتّوصيات علّها تجد صدقاً لدى الباحثين مستقبلاً:
- الاعتماد على الأسلوب الاستقرائي في البحث عن أصول القواعد، باستقراء دواوين الشّعراء الجاهليين والمخضرمين؛ وصولاً إلى ارتضاء قواعد تقوم على اللّغة الصحيحة المستقرأة.
- يرى الباحث أنّه بالإمكان دراسة الأساليب النَّحويّة في القرآن الكريم، وأحاديث الصحيحين، ودواوين الشّعراء الجاهليين والمخضرمين، بصورة مفصّلة؛ بحثاً عن الأساليب النَّحويّة؛ للوصول إلى ارتضاء كامل للقاعدة النَّحويّة المقرّرة في كتب العلماء.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. الأزهرّي، زين الدّين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ المصريّ، ويُعرف بالوقاد، شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1421هـ/2000م).
2. الأستراباديّ، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن النَّحويّ، شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، د.ط، (ليبيا: جامعة قار يونس، 1395هـ/1975م).

3. أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط1، (لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420هـ/1999م).
4. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، (مصر: مكتبة الخانجي، 1418هـ/1997م).
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، ط4، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت).
6. الجرجاني، الزين الشريف علي بن محمد بن علي، كتاب التعريفات، حقّقه وضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1403هـ/1983م).
7. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي هلال، ط2، سلسلة التراث العربي وزارة الإعلام، الكويت، 1407هـ-1987م.
8. ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السّري بن سهل النّحوي، الأصول في النّحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1417هـ/1996).
9. السّبكي، أبو حامد بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، (لبنان: المكتبة العصريّة للطباعة والنّشر، 1423هـ/2003م).
10. سيّويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، (مصر: مكتبة الخانجي، 1408هـ/1988م).
11. السّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيّويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، عليّ سيّد عليّ، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 2008م).
12. السيّوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي المناقب الخصري، شرح شواهد المغني، تعليق: أحمد ظافر كوجان، ومحمد الشّنقيطي، د.ط، (د.م: لجنة التّراث العربي، 1386هـ-1966م).
13. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، الصّاحي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، (لبنان: بيروت، دار الكتب العلميّة، 1418هـ-1997م).

14. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائل العسكرية في النحو العربي**، د.ط، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع (عمان -الأردن)،2002.
15. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، د.ط، (د.م: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،1387هـ / 1967م).
16. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، (د.م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410هـ / 1990م).
17. ابن مقبل، ديوان ابن مقبل، د.ت، عني بتحقيقه الدكتور عزّة حسن، سوريا: دار الشرق العربي، 1416هـ-1995م.
18. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الإفريقي، **لسان العرب**، ط3، (لبنان: دار صادر، 1414هـ).
19. المالقبي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط3، (سوريا: دار القلم، 1423هـ/2002م).
20. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، (مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1415هـ / 1994م).
21. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المصري المالكي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1413هـ / 1992م).
22. نهر، الدكتور هادي، **التراكيب اللغوية في العربية**، د.ط، العراق: منشورات الجامعة المستنصرية، 1408هـ-1987م.
23. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط4، (إيران: مكتبة سيّد الشهداء، مطبعة أمير قم، 1972م).

24. هارون، عبد السلام محمد، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط5، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1421هـ-2001م.
25. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن عليّ الأسديّ الموصليّ، ويُعرف أيضاً بابن الصّانع، شرح المفصل للرّمحشريّ، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1422هـ/2001م).